المؤشر السعري
5717.1
بتغير قدره
-3.2
0.06%

الفلبين تتطلع لاستثمارات من الكويت وقطر بـ 1,5 مليار دولار

مانيلا ـ رويترز: قالت الفلبين أمس انها تتوقع استثمارات تصل قيمتها الإجمالية الى 1,5 مليار دولار من قطر والكويت هذا العام مع تطلع المستثمرين لفرص في قطاعات البنية التحتية والأنشطة الزراعية والسياحة والطاقة. وصرح وكيل وزارة التجارة في الفلبين كريستينو بانليليو لـ «رويترز» ان صندوق الثروة السيادية في قطر يتفقد قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة. وأضاف بانليليو ان الكويت وشركة رابطة الكويت والخليج القابضة خصصتا مبلغ 500 مليون دولار وأنهما تدرسان فرصا في قطاعات السياحة والأنشطة الخارجية والبنية التحتية. وقال «رابطة الكويت والخليج القابضة مستعدة للاستثمار في مشروعات جديدة وليس في مشروعات حكومية فحسب».

«الوطني»: بين 9 و10 مليارات دينار الفائض المتوقع في ميزانية الكويت الحالية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه مع مضي ثمانية أشهر من السنة المالية 2012/2011، فقد بلغت المصروفات الحكومية الإجمالية 7,1 مليارات دينار، أي منخفضة قليلا عن الفترة نفسها من السنة السابقة (0,8٪)، كما انخفضت المصروفات المحفزة للطلب بواقع 1٪ فقط.

وبلغت الايرادات الاجمالية 18,7 مليار دينار، مرتفعة 42٪ على أساس سنوي، ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ الى ارتفاع أسعار النفط وإيراداته، وشكلت الايرادات الفعلية ما نسبته 140٪ من مستواها المقدر في الميزانية لكامل السنة. وبالنتيجة، بلغ فائض الميزانية في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية 11,6 مليار دينار، لكننا نتوقع أن يتراوح بين 9 و10 مليارات دينار للسنة المالية بالكامل (مع تسارع وتيرة المصروفات في الجزء الأخير من العام).

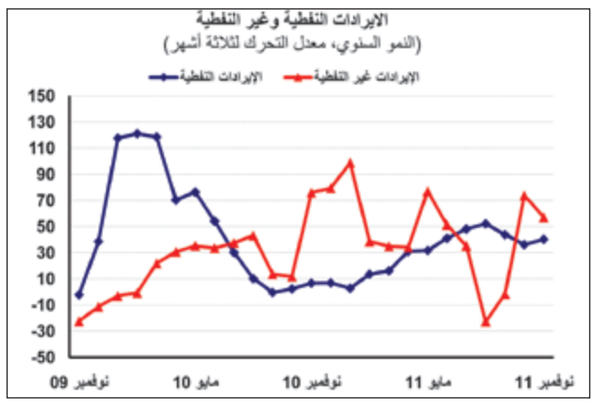

كما بلغت المصروفات الفعلية في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية ما نسبته 37٪ من مستواها المعتمد لكامل السنة، أي بانخفاض طفيف عن نوفمبر 2010 وبنسبة 0,7٪ مقارنة بشهر أكتوبر 2011 وصولا إلى 1,4 مليار دينار في نوفمبر 2011، حيث سجل شهر أكتوبر 2011 فائضا بقيمة 1,4 مليار دينار وسجل فائضا في نوفمبر 2010 بقيمة 0,4 مليار دينار وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية.

وهذا يؤدي إلى وجود فائض في الميزانية لفترة الـ 8 أشهر من السنة المالية 2011ـ2012 قيمته 11,6 مليار دينار، وذلك للسنة المالية 2011ـ2012 التي بدأت في ابريل2011 وتنتهي في مارس 2012.

وهذا الأمر يعتبر إشارة ايجابية لان الحكومة الكويتية خلال تقديمها خطة الميزانية في 31 مارس 2011، توقعت عجزا في الميزانية يبلغ 6 مليارات دينار لميزانية 2011ـ2012.

32٪ زيادة في حجم الصادرات غير النفطية و18,7 مليار دينار إجمالي الإيرادات في الميزانية حتى الربع الثالث من العام الماضي

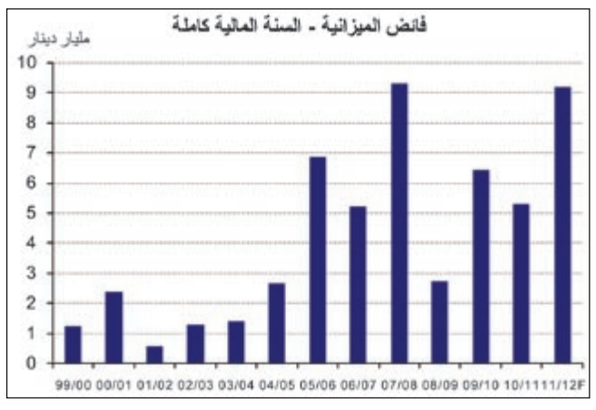

خلال الفترة المذكورة 18,7 مليار دينار، بينما بلغت المصروفات 7 مليارات دينار، وبذا فإن حجم الإنفاق على المشروعات التنموية جاء دون التقديرات حيث رصدت الميزانية الحالية 19 مليارا بينما الإنفاق الفعلي بلغ 7 مليارات فقط.

وأشار التقرير إلى ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية بنسبة 32٪، متوقعا استمرار هذا النمو في نهاية السنة المالية الجديدة.

وأظهر التقرير ارتفاع الفائض المسجل عن شهر نوفمبر للميزانية الكويتية بنسبة 206٪ مقارنة بشهر نوفمبر 2010 وبنسبة 0,7٪ مقارنة بشهر أكتوبر 2011 وصولا إلى 1,4 مليار دينار في نوفمبر 2011، حيث سجل شهر أكتوبر 2011 فائضا بقيمة 1,4 مليار دينار وسجل فائضا في نوفمبر 2010 بقيمة 0,4 مليار دينار وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية.

وهذا يؤدي إلى وجود فائض في الميزانية لفترة الـ 8 أشهر من السنة المالية 2011ـ2012 قيمته 11,6 مليار دينار، وذلك للسنة المالية 2011ـ2012 التي بدأت في ابريل2011 وتنتهي في مارس 2012.

وهذا الأمر يعتبر إشارة ايجابية لان الحكومة الكويتية خلال تقديمها خطة الميزانية في 31 مارس 2011، توقعت عجزا في الميزانية يبلغ 6 مليارات دينار لميزانية 2011ـ2012.

وقد نمت عائدات الكويت في الميزانية الشهرية لنوفمبر 2011 بنسبة 44,4٪ على أساس سنوي و3,0٪ على أساس شهري لتبلغ في نوفمبر 2011 مبلغ 2,4 مليار دينار مقارنة بـ 2,4 مليار دينار في أكتوبر 2011 وما سجلته في نوفمبر 2010 عند 1,7 مليار دينار.

ويرجع ذلك إلى عائدات النفط القوية، وبالنظر إلى لإجمالي الإيرادات خلال فترة الـ 8 أشهر من السنة المالية 2011ـ2012 والتي بلغت 18,7 مليار دينار، والتي جاءت أعلى بكثير من التوقعات الحكومية عند تقديم الميزانية المتوقعة في مارس 2011 عند 13,5 مليار دينار بسبب ارتفاع عائدات النفط يدعمه ارتفاع أسعار النفط والإنتاج.

وقد بلغت عائدات النفط، الذي يمثل أكثر من 90٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية 17,8 مليار دينار في الأشهر الثمانية الأولى (أبريل 2011 ـ نوفمبر 2011) من السنة المالية للدولة 2011ـ2012.

وبالنظر إلى الإنفاق في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2011ـ2012، فقد بلغ مجموع مصروفات الميزانية 7,1 مليارات دينار، وهذا الرقم لايزال أقل بكثير من التقديرات الأولية لمصروفات للسنة المالية 2011ـ2012 عند 19,4 مليار دينار، ونرى ان الإنفاق الرأسمالي على مشروعات الباب الثاني الخاص بالمستلزمات السلعية والخدمات 1,3 مليار دينار بارتفاع 5,4٪ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، وتعزى الزيادة بنسبة كبيرة الى تكلفة الوقود التي تحملتها وزارة الكهرباء والماء، والتي تمثل بطبيعة الحال أكثر من ثلثي هذه الفئة.

فيما بلغت مصروفات الباب الثالث الخاص بالآليات والمعدات 58 مليون دينار، منخفضة 7,4٪. ويظل هذا الباب يمثل فئة صغيرة ومتقلبة ذات تأثير ضئيل على الأرقام الإجمالية.

أما المصروفات على الباب الرابع الخاص بالمشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة فبلغت 666 مليون دينار، تشكل 27٪ من مستواها المعتمد في الميزانية، وهي نسبة تقل عن المتوسط التاريخي، وبالمقارنة بنفس الفترة من السنة المالية 2011/2010، فقد شهدت المصروفات على هذا الفصل انخفاضا بواقع 17٪، لكن يتوقع عموما أن ترتفع مع اقتراب نهاية السنة.

وبلغت مصروفات الباب الخامس الخاص بالمصروفات والتحويلات المختلفة 3,6 مليارات دينار بانخفاض طفيف مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية 2011/2010. وعند 39٪ من مستواها المعتمد في الميزانية، يبدو أن الإنفاق على هذا الفصل يشهد انخفاضا مقارنة باتجاهاته التاريخية، ويرجع ذلك بصورة أساسية الى حالات التأخر في سداد التحويلات الأخرى.

من جهة ثانية، بلغت الإيرادات الإجمالية 18,7 مليار دينار، متجاوزة على نحو ملحوظ مستواها المقدر في الميزانية لكامل السنة، وذلك بفضل الإيرادات النفطية المرتفعة، فقد بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي نحو 108 دولارات للبرميل في الشهور الثمانية الأولى من السنة المالية 2012/2011 مقارنة مع 76 دولارا في المتوسط للبرميل خلال نفس الفترة من السنة المالية 2011/2010.

وبلغت الإيرادات الإجمالية غير النفطية 967 مليون دينار بارتفاع 10٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وترجع الزيادة بنسبة كبيرة من «الإيرادات والرسوم المختلفة» المرتبطة على الأرجح بدفعات التعويضات من هيئة التعويضات التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، شهدت «مبيعات الأراضي» و«رسوم الممتلكات» نموا جيدا رغم كونها فئات صغيرة، ويرجع ذلك النمو على الأرجح لتحسن مبيعات العقارات هذا العام.

«بيتك للأبحاث»: توقعات بنمو الاقتصاد 4,5٪ في 2012

أشار تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى أن أسعار النفط المرتفعة ستستمر في تعزيز إيرادات الكويت، ما يبقيها في مركز مالي قوي يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث توقع أن يحقق الاقتصاد الكويتي نموا بمعدل 4,5٪ بنهاية العام الحالي، مؤكدا أن الفوائض المالية العالية المحققة وما تقدمه الأصول الخارجية من إيرادات، عوامل تؤمن دعما إضافيا للنمو، في حال تراجعت أسعار النفط واستمرت في تراجعها.

وبين التقرير أن الميزانية الكويتية حققت فائضا حتى الربع الثالث من العام الماضي بلغ 11,6 مليار دينار، حيث بلغت الإيرادات النفطية 18,7 مليار دينار، وبلغت المصروفات 7 مليارات دينار، وبذا فإن حجم الإنفاق على المشروعات التنموية جاء دون التقديرات حيث رصدت الميزانية الحالية 19 مليارا بينما الإنفاق الفعلي بلغ 7 مليارات فقط.

وأشار التقرير إلى ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية بنسبة 32٪، متوقعا استمرار هذا النمو في نهاية السنة المالية الجديدة.

وأظهر التقرير ارتفاع الفائض المسجل عن شهر نوفمبر للميزانية الكويتية بنسبة 206٪ مقارنة بشهر نوفمبر 2010 وبنسبة 0,7٪ مقارنة بشهر أكتوبر 2011 وصولا إلى 1,4 مليار دينار في نوفمبر 2011، حيث سجل شهر أكتوبر 2011 فائضا بقيمة 1,4 مليار دينار وسجل فائضا في نوفمبر 2010 بقيمة 0,4 مليار دينار وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية.

وهذا يؤدي إلى وجود فائض في الميزانية لفترة الـ 8 أشهر من السنة المالية 2011ـ2012 قيمته 11,6 مليار دينار، وذلك للسنة المالية 2011ـ2012 التي بدأت في ابريل2011 وتنتهي في مارس 2012.

وهذا الأمر يعتبر إشارة ايجابية لان الحكومة الكويتية خلال تقديمها خطة الميزانية في 31 مارس 2011، توقعت عجزا في الميزانية يبلغ 6 مليارات دينار لميزانية 2011ـ2012.

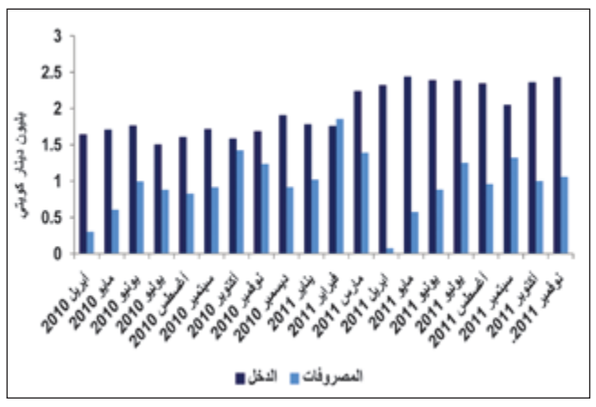

وقد نمت عائدات الكويت في الميزانية الشهرية لنوفمبر 2011 بنسبة 44,4٪ على أساس سنوي و3,0٪ على أساس شهري لتبلغ في نوفمبر 2011 مبلغ 2,4 مليار دينار مقارنة بـ 2,4 مليار دينار في أكتوبر 2011 وما سجلته في نوفمبر 2010 عند 1,7 مليار دينار.

ويرجع ذلك إلى عائدات النفط القوية، وبالنظر إلى لإجمالي الإيرادات خلال فترة الـ 8 أشهر من السنة المالية 2011ـ2012 والتي بلغت 18,7 مليار دينار، والتي جاءت أعلى بكثير من التوقعات الحكومية عند تقديم الميزانية المتوقعة في مارس 2011 عند 13,5 مليار دينار بسبب ارتفاع عائدات النفط يدعمه ارتفاع أسعار النفط والإنتاج.

وقد بلغت عائدات النفط، الذي يمثل أكثر من 90٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية 17,8 مليار دينار في الأشهر الثمانية الأولى (أبريل 2011 ـ نوفمبر 2011) من السنة المالية للدولة 2011ـ2012.

وبالنظر إلى الإنفاق في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2011ـ2012، فقد بلغ مجموع مصروفات الميزانية 7,1 مليارات دينار، وهذا الرقم لايزال أقل بكثير من التقديرات الأولية لمصروفات للسنة المالية 2011ـ2012 عند 19,4 مليار دينار، ونرى ان الإنفاق الرأسمالي على مشروعات التنمية انخفض متزامنا مع تتابع الأزمات السياسية التي أدت إلى بعض التأخير في مشاريع التنمية الرئيسية.

وبالتزامن مع ارتفاع إنتاج النفط الخام، فقد سجلت الصادرات الكويتية أيضا نموا صحيا في عام 2011.

وبالنظر إلى صادرات النفط التي تمثل أكثر من 90٪ من إجمالي الصادرات.

فقد نما إجمالي الصادرات بنسبة 48,8٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2011، بينما زادت الصادرات النفطية بنسبة 50٪ على أساس سنوي في حين أن الصادرات غير النفطية نمت بنسبة 31,8٪ على أساس سنوي خلال الربع الثالث، ومن المتوقع أن هذا الاتجاه الإيجابي سيستمر طوال عام 2012.

على خلفية الدعم القوي من قطاع البتروكيماويات، وبالنظر إلى الاقتصاد الكويتي، فإننا نتوقع نموه بمعدل سنوي 4,5٪ في عام 2012 (متوقع النمو لعام 2011 هو 4,4٪ على أساس سنوي).

أن الأصول الخارجية لدولة الكويت وما تؤمنه من دخل للكويت بالإضافة إلى الفوائض التي تملكها الدولة والسياسات المالية، كل هذه العوامل تقدم دعم للنمو الاقتصادي حتى في حال تراجع أسعار النفط واستمرار تراجعها.

«رواج» و«مينا ترك» توقعان عقد وكالة تسويق وبيع مشروع بهجة السياحي بتركيا

تم توقيع عقد توكيل تسويق وبيع بين شركة رواج العقارية ـ إحدى شركات رواج القابضة ـ وشركة مينا ترك العقارية ـ إحدى شركات مينا العقارية ـ تقوم خلاله شركة رواج بتسويق مشروع قلل بهجة السياحي المملوك لشركة سنان العقارية وشركة مينا ترك العقارية بتركيا. وقد مثل شركة رواج في توقيع العقد رئيس مجلس الإدارة شاكر الشتر ومثل شركة مينا ترك العقارية مديرها العام عبدالله الرشدان.

هذا ويقع المشروع بمدينة صبنجه في منطقة سكاريا التابعة لمدينة اسطنبول عاصمة تركيا التجارية وتبعد عن مدينة اسطنبول الأوروبية 110كم وتقع على بعد 15 كم من كل من مدينة سكاريا التجارية ومدينة أزميت الصناعية وأقرب مطار لها هو مطار صبيحة الدولي وعلى بعد 80كم.

وذكر الرشدان أن المشروع يتألف من خيارات عديدة للمساحات والتصاميم والأسعار بشكل يلبي احتياجات وإمكانيات العملاء المتنوعة حيث يتألف المشروع من 3 مراحل بهجة 1 وتتكون من 18 ڤيلا مستقلة بمساحة بناء 225 مترا مربعا موزعة على 3 أدوار لكل ڤيلا، وبهجة 2 وتتكون من 8 ڤلل متلاصقة بمساحة بناء 140 مترا مربعا موزعة على دورين و52 ڤيلا دورين بمساحة بناء 171 مترا مربعا موزعة على دورين و14 ڤيلا 3 أدوار بمساحة 225 مترا مربعا موزعة على 3 أدوار، وكل ڤيلا تتمتع بحديقة مستقلة، أما بهجة 3 فسيتم البدء بتسويقها نهاية شهر فبراير المقبل.

من جانبه صرح مدير ادارة تطوير الأعمال بشركة رواج اياد قدومي بأن عملية الانشاء قد بدأت بالفعل ويتوقع انجاز المشروع بالكامل وتسليمه للعملاء بنهاية عام 2012 الحالي، وقد قدمت شركة مينا ترك تسهيلات في الدفع للعملاء بتقسيط المبلغ المتبقي من الدفعة الأولى على فترة التسليم دون أي اضافات أو رسوم يتحملها المشتري.

عبدالله الرشدان

اياد قدومي

«كامكو»: 12 مليار دولار قيمة مساهمة الحكومة في أكبر 20 شركة مدرجة

تناولت دراسة إحصائية أعدتها إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) نسب ملكية المؤسسات الحكومية الخليجية في الشركات المدرجة، حيث تم اختيار أكبر 20 شركة مدرجة من حيث القيمة السوقية من كل سوق، إذ بلغت القيمة السوقية لأكبر 140 شركة مدرجة في أسواق الأسهم الخليجية من أصل إجمالي 640 شركة حوالي 566 مليار دولار وشكلت 79٪ من إجمالي القيمة السوقية للبورصات الخليجية مجتمعة. وأضافت الدراسة أن القيمة السوقية لملكية المؤسسات الحكومية في الـ 140 شركة بلغت حوالي 214 مليار دولار أو ما يعادل 38٪ من القيمة السوقية.

وأظهرت الدراسة أن المؤسسات الحكومية في أبوظبي تمتلك النسبة الأعلى في الشركات المدرجة بين دول الخليج وبنسبة 46,5٪ من رأسمال أكبر 20 شركة مدرجة وبقيمة سوقية بلغت 26 مليار دولار وهي تتركز في قطاعي البنوك والاتصالات. أما المؤسسات الحكومية السعودية فتمتلك 45٪ من إجمالي رأسمال أكبر 20 شركة مدرجة وبقيمة سوقية بلغت 116 مليار دولار وهي تتركز في قطاعات البنوك والبتروكيماويات والاتصالات والمرافق العامة (الشركة السعودية للكهرباء).

أما في السوق القطري، فبلغت مساهمة الدولة 42 مليار دولار أو ما يعادل 35,5٪ من إجمالي القيمة السوقية لأكبر 20 شركة مدرجة من حيث القيمة السوقية.

566 مليار دولار القيمة السوقية لـ140 شركة خليجية مدرجة

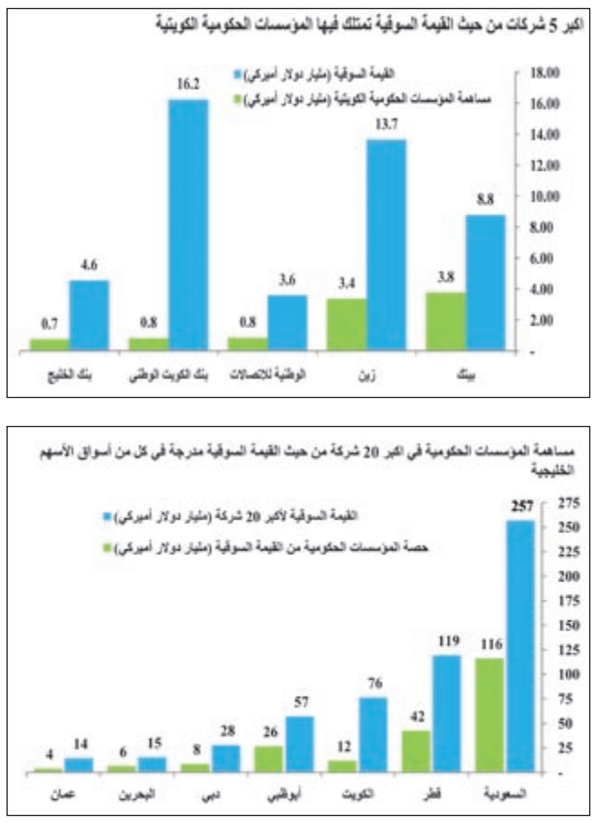

وفي الكويت بلغت قيمة مساهمة الحكومة في أكبر 20 شركة حوالي 12 مليار دولار أي ما يعادل 15٪ من إجمالي القيمة السوقية لتلك الشركات.

وأظهرت الدراسة أن هذه النسبة تعتبر الأقل مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يلعب القطاع الخاص دورا اكبر في الاقتصاد الكويتي، ويساهم بشكل فعال في الإنتاجية والقطاعات الحيوية، لاسيما الخدمات المالية والمصارف، وهذا نتاجا لبرنامج الخصخصة الذي اتبعته الدولة منذ مطلع عام 1992.

ولفت التقرير الى انه تبين من خلال الأزمات المتتالية التي لحقت بعدة قطاعات أساسية (القطاع المالي والعقاري) في دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2008 والتي أثرت سلبا على الأداء المالي للشركات المدرجة وأسعار أسهمها، إن مساهمة المؤسسات الحكومية وبنسب مؤثرة في رأسمال الشركات المدرجة تشكل عاملا أساسيا في تهدئة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين ودعم الوضع المالي للشركات.

فعلى سبيل المثال الذي حصل في دولة قطر وإمارة أبوظبي حيث نسبة ملكية الدولة في القطاعات المختلفة من الشركات المدرجة مرتفعة، تدخلت الحكومات مباشرة لدعم القطاع المصرفي عبر ضخ السيولة وإعادة الرسملة وشراء المحافظ العقارية والاستثمارية من البنوك بهدف تخفيف ضغط المخصصات وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني.

وعلى عكس ذلك، بدا واضحا في الكويت الفقدان السريع لثقة المستثمرين حيث القطاع الخاص المساهم الأكبر في الشركات المدرجة إذ لم تتدخل الدولة بشكل واضح وكبير.

وبناء على تلك التجارب في مختلف البلدان وفي ظل الأزمات المالية الحادة التي أظهرت أن وجود الدعم المباشر من قبل الدولة للشركات هو أمر ضروري لثبات تلك الشركات وعدم تدهورها بالرغم من انه مخالف تماما للنظريات الاقتصادية التي تدعو إلى خصخصة جميع المرافق الاقتصادية العامة.

وأوضحت الدراسة أن المؤسسات الحكومية السعودية تمتلك نسبا مؤثرة في رأسمال الشركات الكبرى المدرجة في سوق الأسهم السعودي حيث بلغت قيمة مساهمتها في شركة الصناعات الأساسية السعودية (سابك) حوالي 58 مليار دولار أو ما يعادل 75٪ من رأسمال الشركة، في حين تمتلك فقط 9,9٪ في رأسمال مجموعة الراجحي المصرفية، ثاني اكبر شركة مدرجة من حيث القيمة السوقية واكبر بنك إسلامي في المملكة، حيث بلغت قيمة مساهمة الجهات الحكومية 2,7 مليار دولار.

أما شركة الاتصالات السعودية فهي مملوكة بنسبة 83,6٪ من المؤسسات الحكومية وبقيمة 15 مليار دولار.

وبينت الدراسة أن النسبة المملوكة للمؤسسات الحكومية السعودية في الشركات المدرجة تعتبر عالية نسبيا مقارنة مع دول الخليج (باستثناء أبوظبي) وتتركز في القطاعات الاقتصادية الأساسية (البنوك ـ الاتصالات والبتروكيماويات) ذات القيمة المضافة للاقتصاد، حيث يساعد التوجه الحكومي لدعم الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية المنتجة.

وجاء في الدراسة أن في قطر تستحوذ الجهات الحكومية على نسب مؤثرة من رأسمال الشركات الكبرى حيث تمتلك قطر للبترول (مؤسسة حكومية) 70٪ من رأسمال شركة صناعات قطر (Industries Qatar) والتي تبلغ قيمتها السوقية 20 مليار دولار حصة الحكومة فيها 14,3 مليار دولار. أما بالنسبة لبنك قطر الوطني (QNB) والذي يعتبر أكبر بنك تجاري في قطر بإجمالي أصول بلغت 83 مليار دولار وقيمة سوقية بلغت 27 مليار دولار، يمتلك جهاز قطر للاستثمار 50٪ من رأسمال البنك وبمساهمة قيمتها 13,6 مليار دولار.

كما بلغت مساهمة الحكومة القطرية في اتصالات قطر 55٪ (QTel))من رأسمال الشركة البالغة قيمتها السوقية حوالي 7 مليارات دولار.

وأشارت الدراسة الى ان هذا دليل على تركز ملكية الحكومة في الشركات الكبيرة والمرافق العامة التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد القطري، مما يعزز دور الدولة في دفع النمو الاقتصادي والتحكم بالتوجهات الاقتصادية للدولة.

كذلك تساعد مساهمة الحكومة القطرية في دعم الوضع المالي والتصنيف الائتماني لتلك الشركات مما ينعكس إيجابيا على أدائها المالي وقدرتها على تمويل مشاريعها التوسعية التي تعود بالفائدة على المستثمرين والاقتصاد الوطني.

وذكرت الدراسة أن في أبوظبي، بلغت القيمة السوقية لأكبر 20 شركة مدرجة حوالي 57 مليار دولار حيث تقدر قيمة مساهمة الحكومة في تلك الشركات بنحو 26 مليار دولار، إذ تتركز ملكية المؤسسات الحكومية في مؤسسة الإمارات للاتصالات وبنك أبوظبي الوطني بنسب ملكية 60٪ و70,5٪ على التوالي.

وبلغت قيمة مساهمة جهاز الإمارات للاستثمار في مؤسسة الإمارات للاتصالات حوالي 12 مليار دولار بينما بلغت مساهمة مجلس أبوظبي للاستثمار في بنك أبوظبي الوطني 6 مليارات دولار.

كما تمتلك حكومة أبوظبي نسبا مؤثرة (58٪) في رأسمال بنك أبوظبي التجاري و51٪ من رأسمال طاقة.

أما في إمارة دبي فتتركز ملكية الحكومة في بنك الامارات دبي الوطني (Emirates NBD) بنسبة مساهمة بلغت 55,6٪ وشركة الاتصالات (du) بنسبة 59,3٪.

أما بالنسبة لشركة إعمار فبلغت مساهمة حكومة دبي فيها نحو 31٪ أو ما يعادل 1,3 مليار دولار.

البورصة الكويتية

وتطرقت الدراسة الى سوق الكويت للأوراق الكويت، مشيرة الى ان نسبة مساهمة المؤسسات الحكومية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية هي الأقل في أسواق الأسهم الخليجية حيث بلغت قيمة مساهمة المؤسسات الحكومية الكويتية في أكبر 15 شركة مدرجة حوالي 12 مليار دولار أو ما يعادل 15٪ من قيمتها السوقية حيث تصدر بيت التمويل الكويتي القائمة بـ 3,76 مليارات دولارات في حين بلغت مساهمة الحكومة في زين للاتصالات 3,36 مليارات دولار.

النتائج الإيجابية

وذكرت الدراسة ان النتائج الإيجابية لمساهمة المؤسسات الحكومية في الشركات المدرجة في ظل الأزمات تتمثل فيما يلي:

- تعزيز ثقة المستثمرين في أسواق الأسهم.
- الانعكاس الإيجابي على الوضع المالي للشركة وقدرتها على الاقتراض.
- التصنيف الائتماني ـ رفع التصنيف الائتماني للشركة وخاصة إذا كانت الدولة في وضع مالي ممتاز.
- تساعد ملكية المؤسسات الحكومية الشركات في الحصول على المواد الأولية الرخيصة كما هو الحال في قطاع البتروكيماويات في السعودية حيث تتمتع الشركات بميزة تنافسية نتيجة توفر المواد الأولية البترولية بأسعار رخيصة.

كذلك بالنسبة للبنوك، حيث تستطيع الحكومة تمويل مشاريع البنى التحتية والعقارية من خلال تلك البنوك.

وأوضحت الدراسة انه بالرغم من أن ملكية المؤسسات الحكومات في الشركات المدرجة يشكل عاملا أساسيا في دعم تلك الشركات ماليا وتعزيز الثقة في أسواق الأسهم، إلا أن تركز الملكية العامة في الشركات الكبيرة والقطاع المصرفي يؤثر سلبا على مستويات السيولة، حيث عدد الأسهم المتاحة للتداول اقل، كما يساهم في تعزيز دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص.